

"تأثير العلاقة المتبادلة بين خصائص سوق التأمين

وأداء شركات التأمين في السوق الكويتي"

باحث رئيسي: د. علي السيد العشري (قسم التأمين و الرياضة - جامعة أسبوط)

باحث مشارك: د. محمود عبد الرسول بهبهاني (قسم التمويل و المنشآت المالية - جامعة الكويت)

باحث مشارك: أ.د. عادل منير عبد الحميد (قسم التأمين و الرياضة - جامعة أسبوط)

موضوع البحث

يمكن النهوض بسوق التأمين المحلية، حتى يستطيع القيام بدوره الفعال كأحد المؤسسات المالية ذات الأهمية الاقتصادية، عن طريق التخطيط الدقيق والسليم لتحديد الوسائل الفعالة المؤدية إلى تحقيق الأهداف المرجوة من شركات التأمين تجاه حملة الوثائق وتجاه حملة الأسهم والمؤسسين وأصحاب رأس المال. ويبدأ هذا التخطيط بناء على توصيف دقيق لمشاكل سوق وشركات التأمين على مستوى التحليل الكلي لخصائص هيكل سوق التأمين، وعلى مستوى التحليل الجزئي لشركات التأمين كوحدات إنتاجية، على أن يعتمد هذا التوصيف على دراسة تحليلية لديناميكية العلاقة بين خصائص هيكل سوق التأمين (Market Structure) ومستوى أداء (Conduct) ونتائج أعمال شركات التأمين (Performance)، إذ يفترض أن خصائص هيكل السوق تؤثر على مستوى أداء الشركات، والعكس أيضا صحيح في المدى الطويل، حيث يؤثر أسلوب ممارسة نشاط التأمين وكذلك نتائج أعمال شركات التأمين على خصائص هيكل السوق.

الفكرة الأساسية من علاقة هيكل الصناعة (خصائص السوق) والسلوك والأداء (Structure - Conduct - Performance) هي أن الأداء الاقتصادي للصناعة أو السوق هو دالة لسلوك المشترين والبائعين، الذي بدوره دالة لهيكل الصناعة (Bain, 1956) .

والأداء الأقتصادي تم قياسه من حيث تعظيم الرفاهية، بينما يشير السلوك إلى نشاط البائعين والمشتريين في الصناعة. وتشمل أنشطة البائعين تكوين واستخدام القدرة الإنتاجية وسياسات الترويج والتسعير، والبحث والتطوير. بينما يتضمن هيكل الصناعة (كمحدد للسلوك) متغيرات مثل عدد وحجم المشتريين والبائعين و التكنولوجيا، درجة التمييز في المنتجات، ومستوى عوائق الدخول (Scherer, 1980).

العلاقة بين خصائص هيكل السوق وأداء جانب العرض في السوق مشتقة من النموذج الأقتصادي لأسواق المنافسة التامة، وقد أشار إلى ذلك Porter, 1987 إلى أنه "في المدى الطويل، معدل العائد المحقق من المنافسة في صناعة ما هو دالة في هيكل تلك الصناعة".

وقد أشار العديد من الباحثين (Miller, 1986 - Smith, Gutherir & Chen, 1989) إلى أن "قدرة الشركة على تحقيق أعلى ربحية يعتمد على الاستراتيجيات التي تجعل هيكل الصناعة أكثر جاذبية".

معظم الدراسات (انظر على سبيل المثال, Miller, 1986 - Smith, Gutherir & Chen, 1989) اهتمت سابقا بتحليل تأثير خصائص هيكل الصناعة أو السوق ككل Market Structure على سلوك Conduct وأداء Performance الصناعة. ونتيجة لصعوبة قياس سلوك الصناعة أو السوق وكذلك قياس محدداته أدى إلى استثناء هذا المتغير من بعض تلك الدراسات (Schmalensee, 1992).

وقد تحول اتجاه البحث حديثاً في هذا المجال وذلك بالتركيز على اختبار الفروض النظرية الأساسية داخل الصناعة الواحدة نفسها **Inter Industry** وليس بين الصناعات المختلفة **Industry Inter**-. ويعتبر التطبيق على قطاع البنوك من أكثر المجالات خضوعاً للدراسة والتحليل. كما تحول التركيز في البحوث بدلاً من دراسة الفروض النظرية في ظل الأسواق ذات المنافسة التامة إلى الأسواق ذات المنافسة غير التامة، كما هو الحال في دراسة **Gilbert, 1984**.

وقد تغير هيكل سوق التأمين في دولة الكويت خلال العشرين سنة السابقة. فقد شاهد السوق دخول شركتان وطنيتان جديدتان في نهاية السبعينات من إجمالي خمسة شركات وطنية، مما أثر على حجم المشاركة النسبية للشركات القديمة. هذه التغيرات في المشاركة في السوق يمكن أن يكون لها أثر على ربحية شركات التأمين.

ولتحليل تأثير التحول أو التغير في السوق على ربحية المؤمن، سيتم تحليل وتحديد العلاقة بين حجم المشاركة النسبية ومستوى التركيز في سوق التأمين ومستوى الربحية المحققة بواسطة شركات التأمين خلال نفس الفترة.

وبصفة عامة، يتصف هيكل سوق التأمين بدولة الكويت بعدة خصائص تميزه في المرحلة الحالية، حيث يتوافر مستوى عالي من التركيز **Concentration** من حيث حجم الأقساط، حوالي 72% من إجمالي الأقساط يتحقق بواسطة 25% من إجمالي عدد شركات التأمين الحالية (4 شركات وطنية من إجمالي 16 شركة) وذلك في مجال فروع تأمينات الممتلكات والمسئولية كما هو موضح في جدول (1)، كما تصدر وتسوق معظم شركات التأمينات وثائق متشابهة **No Product Differentiation**، كما أنها تنتج في ظل اقتصاديات عائد الحجم الثابت **Constant Returns to Scale**، ويوجد اختلاف بسيط في النفقات بين الشركات. وهذا السوق مثل أسواق المنتجات الأخرى يجب أن يخضع للدراسة والتحليل لتحديد العلاقة والتأثير المتبادل بين هذه الخصائص وربحية تلك الشركات.

معظم الدراسات الخاصة لهيكل السوق سواء على مستوى التحليل الكلي للسوق أو التحليل الجزئي للشركات تمت بالتطبيق على الصناعات الإنتاجية والبنوك سواء كانت دراسات في أسواق أجنبية أو في السوق المحلي، ولم يتم الإشارة إلى سوق التأمين، مما يوضح أهمية الدراسة والتحليل في هذا المجال بالتطبيق على سوق التأمين بدولة الكويت.

أهمية وأهداف البحث

تتداخل عناصر عديدة في تحديد ربحية شركات التأمين، فمنها ما يتصل بالخطر وطبيعته ودرجة خطورته، ومنها ما يتصل بكفاءة سياسة الاكتتاب و التسويق وتسوية التعويضات، ومنها ما يتصل بخصائص سوق التأمين من حيث درجة المنافسة، وحجم الطلب الأجمالى وقوانين الأشراف والرقابة. ومن المعلوم أن تعظيم الربح من أحد أهم أهداف شركات التأمين، مما يؤكد على أهمية دراسة العناصر المحددة لأرباح شركات التأمين.

وتتبع أهمية البحث في توفير نتائج هذه الدراسة كأدوات مساعدة لشركات التأمين تفيد في وضع السياسات التأمينية والمالية التي تأخذ في الحسبان المحددات الاقتصادية والمالية في تحقيق ربحية تلك الشركات في المدى القصير وبما يمكنها من تحقيق مركز مالي وتنافسي أفضل في السوق في المدى الطويل.

كما أن التعرف على خصائص السوق المحددة لربحية شركات التأمين يساعد جهات الأشراف والرقابة على التنبؤ والتحكم في خصائص هيكل سوق التأمين بما يسمح بتحقيق أهداف قوانين الأشراف والرقابة مثل حماية حقوق حملة الوثائق وضمان استمرارية توفير التغطيات التأمينية بواسطة شركات التأمين، ومنع الاحتكار في توفير التغطيات التأمينية وتوفير مناخ اقتصادى يسمح لشركات التأمين بتحقيق الأرباح العادلة.

تهدف الدراسة، بصفة عامة، إلى تفسير التغير في مستويات أرباح شركات التأمين، وذلك بتحديد المحددات المؤثرة على تلك الأرباح في المدى الطويل، ومن أهمها خصائص هيكل سوق التأمين بدولة الكويت.

ويمكن تحقيق هذا الهدف العام من خلال إيجاد التفسير العلمي للظواهر والعلاقات

التالية:

- (العلاقة بين مستوى تركز الأقساط في سوق التأمين ومستوى ربحية شركات التأمين.
- (العلاقة بين مستوى المشاركة النسبية في السوق ومستوى الربحية.
- (العلاقة بين حجم شركة التأمين ومستوى ربحية تلك الشركة.
- (العلاقة بين المنافسة الخارجية وربحية شركات التأمين في السوق المحلي.
- (العلاقة بين معدل نمو الأقساط وربحية الشركات.
- (العلاقة بين معدل نمو الأقساط ومستوى التركيز في السوق.
- (العلاقة بين كفاءة الحد الأدنى لحجم الشركة ومستوى التركيز في السوق.

خصائص هيكل سوق التأمين بدولة الكويت

عدد شركات التأمين التي كان مرخص لها بممارسة نشاط التأمين في دولة الكويت قبل الغزو (قبل عام 1990) هو 20 شركة تأمين، ثم تقلص العدد بعد التحرير (عام 1991) ليصل إلى 17 شركة بعد خروج شركة عربية وشركتان غير عربيتان من السوق الكويتي للتأمين. ويمكن تقسيم سوق التأمين الكويتية من حيث مصدر الملكية إلى المجموعات التالية:

4 شركات وطنية مساهمة تزاوّل كافة أعمال التأمين.

1 شركة وطنية مساهمة تزاوّل أعمال إعادة التأمين.

1 شركة تأمين بحرينية كويتية تزاوّل كافة أعمال التأمين.

5 فروع لشركات تأمين عربية تزاوّل أعمال التأمين العامة.

5 فروع لشركات تأمين غير عربية تزاوّل أعمال التأمين العامة.

1 فرع لشركة تأمين أمريكية تزاوّل أعمال التأمين على الحياة.

و يمكن تحديد أهم خصائص هيكل سوق التأمين في دولة الكويت إذا تم التفرقة بين

شركات التأمين الكبيرة الحجم ذات الخبرة وشركات التأمين الصغيرة الحجم الحديثة في

السوق، وذلك من حيث حجم الأقساط، والأرباح والمصروفات، حيث يمكن اعتبار حجم

الأقساط ممثل لخاصية هيكل الصناعة **Structure** وتمثل الأرباح خاصية الأداء

Performance، بينما تمثل المصروفات سلوك الشركة وكفاءتها الإنتاجية **Conduct**،

وفيما يلي تحديد لتلك الخصائص مع التفرقة بين الشركات الكبيرة الحجم والصغيرة الحجم.

1- حجم الأقساط ونسبة المشاركة السوقية

من المتوقع أن تمثل شركات التأمين الكبيرة الحجم نسبة عالية من إجمالي أقساط التأمين، والشركات الصغيرة الحجم نسبة أقل. وقد تم عمل حصر شامل لحجم الأقساط لجميع شركات التأمين العاملة خلال الأعوام من 1978 إلى 2000 وذلك لجميع فروع تأمينات الممتلكات، كما تم تقسيم جميع الشركات إلى مجموعتين، المجموعة الأولى وتمثلها الشركات الوطنية الأربعة (شركة الكويت للتأمين والأهلية للتأمين والخليج للتأمين ووربة للتأمين)، وهي الشركات ذات الحجم الأكبر في سوق دولة الكويت، والمجموعة الثانية وتمثلها الشركات العربية والأجنبية المختلفة وعددها 12 شركة، وهي الأصغر حجماً في السوق.

جدول (1)

حجم الأقساط ونسبة المشاركة السوقية للشركات الوطنية بالمقارنة بالشركات العربية والأجنبية
خلال الفترة 1978 - 2000 في دولة الكويت (القيم بالمليون دينار)

السنوات	الشركات الوطنية		الشركات العربية و الأجنبية		إجمالي أقساط السوق
	أقساط	% المشاركة	أقساط	% المشاركة	
1978	38.62	88.5	8.03	11.5	43.65
1979	42.73	86.1	6.90	13.9	49.63
1980	48.32	88.1	6.51	11.9	54.73
1981	54.69	88.6	7.02	11.4	61.71
1982	59.32	89.0	7.31	11.0	66.63
1983	62.35	88.8	7.86	11.2	70.21
1984	67.71	87.9	9.32	12.1	77.03
1985	57.01	87.0	8.54	13.0	65.55
1986	55.31	86.7	8.47	13.3	63.78
1987	53.01	85.2	9.20	14.8	62.23
1988	44.00	82.7	9.20	17.3	53.20
1989	41.34	81.2	9.59	18.8	50.93
91-90	43.41	79.9	10.88	20.1	54.02
1992	35.17	77.9	9.96	22.1	45.13
1993	42.82	78.0	12.07	22.0	54.89
1994	43.02	78.4	11.88	21.6	54.90
1995	36.74	77.8	10.51	22.2	47.25
1996	40.19	78.5	10.99	21.4	51.19
1997	41.90	78.4	11.50	21.6	53.20
1998	40.90	79.8	10.30	20.1	51.20
1999	39.50	80.1	9.80	19.9	49.30
2000	44.70	84.7	8.875	16.6	52.75
متوسط عام	45.90	82.8	10.30	17.0	56.05

المصدر: بيانات شركات التأمين - إدارة التأمين - وزارة التجارة (1979-2001).

وكما يتضح من جدول (1) فقد تم استخراج إجمالي الأقساط السنوية لكل من الشركات الوطنية والشركات العربية والأجنبية في جميع فروع تأمينات الممتلكات والمسئولية، كما تم استخراج نسبة مشاركة كل مجموعة من الشركات في الأقساط إلى إجمالي أقساط جميع الشركات، بالإضافة إلى استخراج المتوسط العام لكل مجموعة شركات على حدة لكل فروع تأمينات الممتلكات والمسئولية معا، وكذلك المتوسط العام لنسبة مشاركة كل مجموعة.

وكذلك يوضح جدول (1)، وجود نسبة مشاركة عالية لمجموعة الشركات الوطنية خلال الفترة في جميع فروع تأمين الممتلكات والمسئولية التي تتراوح بين 8, 77% إلى 89%، وبمتوسط عام 8, 82%. بينما نسبة مشاركة مجموعة الشركات العربية والأجنبية منخفضة، أو تتراوح بين 11% إلى 2, 22%، وبمتوسط عام 17%.

وهذا يوضح وجود سيادة وقيادة لسوق التأمين بواسطة الأربع شركات تأمين الوطنية في السوق الكويتي. وبالرغم من أن هذه الاستنتاجات مبنية على أسس وصفية وليست إحصائية، إلا أنها تقدم المبرر القوي لاختيار تأثير ذلك التركيز الواضح في إجمالي إيرادات شركات التأمين الوطنية على نتائج أعمال جميع شركات التأمين العاملة في السوق، وذلك طبقاً للفروض النظرية الخاصة بتأثير اقتصاديات الحد الأدنى لكفاءة الحجم

Minimum Efficient Scale على أداء الشركات.

2- متوسط نسبة الأرباح

لتحديد خصائص هيكل سوق التأمين المحلية تم قياس مستوى أرباح كل مجموعة من شركات تأمين خلال الفترة (1978 - 2000)، على أساس حاصل طرح النسبة المشتركة لمعدل الخسائر ونسبة المصروفات المحققة من الواحد الصحيح. وكما يتضح من جدول (2) نجد أن نسبة أرباح الشركات الوطنية يتراوح بين 24% إلى 55% وبمتوسط عام 42% لكل الفروع. بينما حققت الشركات العربية والأجنبية أرباح تتراوح بين 30% إلى 59% وبمتوسط عام 46%.

ويتضح مما سبق أن متوسط نسبة أرباح الشركات الوطنية (42%) أقل من متوسط أرباح الشركات العربية والأجنبية (46%)، مما يشير إلى تحقق أرباح أعلى من المتوسط للشركات الصغيرة قد يرجع إلى تحقيق معدل كفاءة إنتاجية أعلى. كما يتضح من جدول (2) أن شركات التأمين واجهت خسائر غير عادية بسبب حادث في مصفاة نفط و خسائر أخرى في نفس العام .

جدول (2)

مستوى نسبة الأرباح للشركات الوطنية بالمقارنة بالشركات العربية والأجنبية خلال الفترة 1978 - 2001

السنوات	الشركات الوطنية	الشركات العربية و الأجنبية	إجمالي
1978	0.53	0.43	0.52
1979	0.47	0.54	0.48
1980	0.50	0.51	0.50
1981	0.36	0.45	0.37
1982	0.37	0.42	0.38
1983	0.46	0.43	0.46
1984	0.51	0.49	0.50
1985	0.46	0.45	0.46
1986	0.34	0.32	0.34
1987	0.29	0.48	0.32
1988	0.34	0.46	0.36
1989	0.41	0.33	0.39
91-90	0.24	0.55	0.30
1992	0.32	0.59	0.38
1993	0.34	0.57	0.46
1994	0.53	0.53	0.53
1995	0.37	0.46	0.39
1996	0.55	0.43	0.50
1997	0.42	0.45	0.47
1998	0.34	0.42	0.26
1999	0.43	0.45	0.35
2000	(1.91)	(0.13)	(1.65)
متوسط عام	0.42	0.46	0.41

المصدر: بيانات شركات التأمين - إدارة التأمين - وزارة التجارة (1979-2001).

3- متوسط نسبة المصروفات والعمولات

يُعتبر التعرف على معدل المصروفات والعمولات لشركات التأمين من المؤشرات الهامة لمدى كفاءة تلك الشركات وقدرتها على تقديم الخدمة التأمينية بأقل تكلفة. ولذلك تم استخدام مقياس نسبة المصروفات والعمولات لكل مجموعة شركات تأمين خلال الفترة (1978-2000)، على أساس حاصل قسمة المصروفات والعمولات على الأقساط المكتتبة.

وكما يتضح من جدول (3) نجد أن نسبة المصروفات للشركات الوطنية يتراوح بين 11% إلى 29% وبمتوسط عام لجميع الفروع 15%، بينما للشركات العربية والأجنبية تتراوح نسبة المصروفات بين 9% إلى 17% بمتوسط عام لجميع الفروع 11%. ويتضح مما سبق أن متوسط نسبة المصروفات في جميع فروع التأمين للشركات الوطنية أكبر من الشركات العربية والأجنبية. وهذا يشير إلى استفادة الشركات العربية والأجنبية من مزايا تحقيق كفاءة اقتصادية عالية تتصف بنسبة أقل في المصروفات الإنتاجية والعمولات، عنه بالمقارنة بالشركات الوطنية التي لم تستطع الاستفادة من تلك الميزة، وهذا بالطبع سيحقق فروق في الأرباح كما ظهر من تحليل جدول (3).

جدول (3)

مستوى نسبة المصروفات للشركات الوطنية بالمقارنة بالشركات العربية والأجنبية خلال الفترة 1978 - 2000

السنوات	الشركات الوطنية	الشركات العربية و الأجنبية	إجمالي
1978	0.11	0.17	0.10
1979	0.11	0.14	0.12
1980	0.12	0.15	0.12
1981	0.12	0.12	0.13
1982	0.12	0.14	0.13
1983	0.12	0.17	0.12
1984	0.11	0.14	0.14
1985	0.11	0.14	0.14
1986	0.09	0.13	0.15
1987	0.12	0.13	0.16
1988	0.17	0.12	0.16
1989	0.14	0.12	0.10
91-90	0.15	0.17	0.15
1992	0.15	0.11	0.26
1993	0.17	0.09	0.16
1994	0.17	0.10	0.13
1995	0.29	0.11	0.14
1996	0.15	0.16	0.12
1997	0.12	0.14	0.13
1998	0.13	0.15	0.14
1999	0.17	0.15	0.17
2000	0.22	0.17	0.14
متوسط عام	0.15	0.13	0.15

المصدر: بيانات شركات التأمين - إدارة التأمين - وزارة التجارة (1979-2001).

الدراسات السابقة

يعتبر من الأهمية الأخذ في الحسبان نتائج الدراسات السابقة وطبيعة المتغيرات والنماذج الإحصائية التي استخدمت للوصول إلى تلك النتائج. وفيما يلي ملخص للعديد من تلك الدراسات في مجال هذا البحث، وسيتم عرضها حسب ارتباطها بأهداف البحث المستهدف تحقيقها وكذلك حسب ارتباطها بالفروض النظرية التي سيتم اختبارها.

أهتم عدد كبير من الدراسات بالتركيز على تحديد تأثير خصائص هيكل السوق على مستوى ربحية الشركات العاملة في ذلك السوق ، ويطلق على الفرض الأساسي موضع الاختبار في تلك الدراسات ، فرض " هيكل السوق - أداء الشركات " - **Structure - Performance Hypothesis** . ومعظم تلك الدراسات اعتمدت على نظريات علم الإدارة الصناعية **Industrial Organization**، وبالتطبيق على الشركات الصناعية، سواء بالتحليل على مستوى الصناعة الواحدة، أي تحليل الاختلاف في الأداء بين الشركات المختلفة في نفس الصناعة، أو بالتحليل على مستوى عدد كبير من الصناعات المختلفة، أي تحليل الاختلاف في الأداء بين الصناعات في مجموعها. كما تم تطبيق تلك النظريات عامة، والفرض السابق خاصة على قطاع البنوك، ونتج عن تلك الدراسات نتائج هامة تدعم معظم نتائج الدراسات التي تمت بالتطبيق على الشركات الصناعية (**Schmalensee and Willig, 1992**).

أثبتت العديد من الدراسات صحة الفرض النظري القائل بوجود علاقة إيجابية وقوية بين مستوى تركيز المبيعات في السوق **Concentration** ومستوى ربحية الشركات (Waterson, 1984)، وصحة هذا الفرض يعكس وجود نوع من القيادة أو السيادة في السوق بواسطة احتكار عدد قليل من الشركات لنسبة كبيرة من المبيعات مما يؤدي إلى تحقيق مستويات ربحية أعلى عن المتوسط المحقق في الأسواق التي لا تتوافر فيها مستوى عالي من التركيز. وعلى العكس من نتائج تلك الدراسات، ثبت في عدد قليل من الدراسات مثل Domowitz, Hubbard and Peterson, 1986a, 1986b أن العلاقة ضعيفة بين مستوى التركيز ومستوى الربحية خاصة في فترات التضخم، أو نتيجة لعدم استقرار وتقلب طرفي العلاقة.

وفي دراسة تفصيلية للتمييز بين أرباح الشركات الكبيرة والشركات الصغيرة الحجم مع الأخذ في الحسبان اختلاف تأثير مستوى التركيز، ثبت في دراسة (Porter, 1979) وجود علاقة إيجابية بين الربحية ومستوى التركيز للشركات الكبيرة، بينما لا يوجد علاقة بين الربحية ومستوى التركيز للشركات الصغيرة، وتفسير ذلك أن ربحية الشركات الصغيرة تتأثر بالفشل في حصول تلك الشركات على مزايا الحجم الأقتصادي للشركات الكبيرة.

كما وجد أن الانحراف المعياري لأرباح الشركات الكبيرة أكبر بنسبة 80% من مثيله للشركات الصغيرة، ويعنى ذلك وجود اختلافات في الكفاءات **Differential efficiency** بين الشركات الكبيرة والصغيرة، كما أشار إلى سبب آخر لتفسير تلك الظاهرة طبقاً لنظرية المجموعات الاستراتيجية **Theory of Strategic Groups** التي تؤكد على وجود عوائق للحركة **Mobility** تمنع الشركات الصغيرة من تقليد الشركات الكبيرة.

وقد أهتم عدد قليل من الباحثين بدراسة العلاقة بين مستوى تركيز المشتري **Buyer Concentration** ومستوى ربحية البائع، ويشير الفرض النظري وراء هذه العلاقة إلى أن مجموعة المشتريين ذو الحجم الكبير بالنسبة لأجمالي السوق يجب أن تكون قادرة بدرجة كافية على تحقيق عدم استقرار عملية السيادة والتحكم في السوق بواسطة عدد قليل من البائعين، مما قد يؤدي إلى الضغط على أسعار البائعين وخفض مستويات الربحية إلى مستويات المنافسة. وقد ثبت صعوبة إيجاد مقياس لمتغير مستوى تركيز المشتري عملياً، كما أنه يوجد صعوبة في توافر البيانات نفسها عن المشتريين، وذلك كما أشار (Waterson, 1980).

كما اتجهت بعض الدراسات إلى التركيز على تحليل عناصر الربحية وهي السعر والتكلفة وعلاقتها بمستوى تركيز البائع، بدلاً من دراسة العلاقة بين الربحية والتركز. وقد قدمت تلك الدراسات دليل صحة الفرض القائل بوجود علاقة ايجابية بين مستوى التركيز ومستوى السعر (Marvel, 1978 - Thompson, 1984).

وقد أثبتت دراسة **Gale, 1972** وجود علاقة بين مستوى المشاركة النسبية للبائعين في السوق ومستوى ربحهم. وقد أعتمد في قياس مستوى المشاركة النسبية في السوق على أساس المتوسط الموزون للمشاركة في السوق. بينما أعتمد الغالبية من الباحثين (**Ross, 1987** - **Kessides, 1986**) على استخدام مقياس نسبة المشاركة النسبية لكل بائع بالنسبة لأجمالي مبيعات السوق، وهو المقياس الأكثر استخداما، وقد دعمت النتائج نفس الفرض النظري القائل بوجود علاقة ايجابية مباشرة بين المشاركة النسبية في السوق ومستوى الربحية المحققة.

وفي دراسة **Hall and Weiss, 1967** أظهرت النتائج وجود علاقة ايجابية بين الحجم المطلق للشركة ومستوى ربحية تلك الشركة، هذا مع الأخذ في الحسبان تأثير خصائص هيكل الصناعة في نفس الوقت. وقد دعم هذا الفرض ونتائجه عدد قليل من الدراسات، إلا أن عدد كبير من الدراسات اختبرت نفس الفرض وفشلت في إثبات تلك العلاقة.

ولتحديد أثر الحجم الكبير للشركة على الربحية، ركز البعض على تحليل وتفسير الفروض في الربحية بين الشركات الكبيرة الحجم، فقد أثبت (**Connolly and Schwartz, 1985**) أن الشركات الكبيرة التي تحقق مستويات ربحية عالية تستمر في تحقيق هذه المستويات العالية من الأرباح لمدة طويلة، أي أن الأرباح العالية للشركات الكبيرة تتجه إلى متوسط الأرباح المحققة في السوق بصعوبة لمقارنة بالشركات الأقل حجما في السوق.

من المحتمل أن تؤثر المنافسة الخارجية على السوق المحلية، ومن أجل تحديد هذا التأثير من عدمه، تم دراسة تأثير المنافسة الخارجية على أداء السوق المحلية، وبالتحديد تم اختبار العلاقة بين نسبة حجم الاستيراد إلى الاستهلاك المحلي ومستوى الربحية، وقد أظهرت دراسة (Pugel, 1980) وجود علاقة سلبية بين نسبة الاستيراد (كمتغير يمثل حجم المنافسة الخارجية) ومستوى الربحية، وثبت ذلك بوضوح أكبر في حالة توافر سيادة عدة شركات محلية في السوق وتحقق أرباح غير عادية، يمكن أن تتأثر تلك الأرباح بحجم مشاركة الشركات الأجنبية في السوق المحلية ومزاحمتها و منافستها للشركات المحلية.

ويمكن تفسير تلك العلاقة في سوق التأمين، لو ثبت وجودها، من حيث تأثير حجم إعادة التأمين الصادر على ناتج النشاط التأميني المباشر المحلي، فقد يصبح إعادة التأمين الصادر وسيلة جذابة لبعض شركات التأمين المباشرة المحلية لضمان تغطية عملياتها والمشاركة في التعويضات وضمان فروق الأسعار والعمولات، مما قد ينتج أرباح إضافية أو خسائر ونتائج عكسية، ومن أهم عيوب إعادة التأمين الصادر هو احتمالية تحويل العمليات المربحة إلى اتفاقيات إعادة تأمين صادر مما يحول معظم أرباح السوق المحلي إلى السوق الخارجية.

ومن أجل تحديد تأثير التقلبات في حجم إيرادات المبيعات على ربحية الشركات، تم اختبار العلاقة بين معدلات النمو في المبيعات **Growth** والربحية. وقد ظهرت نتائج دراسة (Bothwell, Cooley and Hall, 1984) لتثبت وجود علاقة إيجابية بين معدلات نمو

إيرادات المبيعات ومستوى الأرباح. ألا أن البعض وجد أن النمو الزائد أو السريع في إيرادات المبيعات قد يؤدي إلى خفض الأرباح أو زيادتها، بمعنى أن العلاقة غير محددة بين معدلات النمو المرتفعة والربحية (Jeong and Masson, 1990).

تلعب اقتصاديات الحجم للمنشآت **Scale Economies** دورا أساسيا في شرح مستوى التركيز خاصة في السوق التي تتصف بالمنافسة. ولذلك تمت عدة دراسات لاختبار الفرض النظري القائل بوجود علاقة بين الحد الأدنى لكفاءة حجم المنشأة **Minimum Efficient Scale** ومستوى التركيز في السوق، وثبت وجود علاقة ايجابية، تظهر أكثر وضوحا إذا كانت الصناعة ليست في حالة تطور ونمو سريع (Geroski, Masson and Shaanan, 1987)، كما ثبت أيضا أن كفاءة الحجم قد تكون أقل أهمية أي لا تؤثر على التركيز إذا كانت الصناعة في حالة تقلب وكذلك إذا كانت في حالة النمو السريع، أو إذا كان هناك تدخل حكومي. (Jeong and Masson, 1990).

ومن حيث طبيعة النماذج التي استخدمت في هذا المجال، يوجد عدد من الباحثين، مثل (Strickland and Weiss, 1976) استخدموا نماذج من ثلاثة معدلات تزامنية **Simultaneous** تمثل الربحية والإعلان والتركز، بافتراض أن الربحية تمثل الأداء **Performance**، والإعلان يمثل السلوك **Conduct** والتركز يمثل **Structure**، وكذلك بافتراض أن العلاقة ديناميكية أي أن كل متغير يؤثر في المتغيرات الأخرى أي أنها جميعها متغيرات تابعة. وكذلك أستخدم البعض الآخر معادلتين فقط للربحية والتركز، وآخرين استخدموا متغيرات ذات فارق زمني في التأثير **Lagged** مثل الربحية والتركز.

بيانات البحث

اعتمدت هذه الدراسة على البيانات السنوية المنشورة في البيان الإحصائي السنوي لشركات التأمين العاملة في دولة الكويت، والمصدر بواسطة إدارة التأمين بوزارة التجارة والصناعة، الذي يشمل بيانات عن جميع شركات التأمين العاملة في سوق دولة الكويت (الشركات الوطنية والشركات العربية والأجنبية) لجميع فروع تأمينات الممتلكات والمسئولية. كما غطت البيانات الفترة من 1978 - 2000، وهي فترة تعتبر طويلة نسبياً بالدرجة التي تسمح بعمل تحليل لسوق التأمين على المدى الطويل.

مما سبق يتضح أن بيانات البحث مقطعية وذات سلسلة زمنية، مقطعية **Cross-Sectional** لأنها غطت فرع تأمينات الممتلكات والمسئولية على مستوى جميع شركات التأمين بسوق دولة الكويت، وذات سلسلة زمنية **Time-Series** لأنها غطت فترة 22 سنة متتالية.

فروض البحث

يعتمد البحث في تحقيق الأهداف المحددة مسبقاً على اختبار عدة فروض نظرية ترتبط بالعلاقة بين الخصائص الكلية لسوق التأمين الكويتي وبين نتائج أعمال شركات التأمين التي تمارس نشاطها بالسوق وخلال نفس الفترة.

وفيما يلي الفروض النظرية للبحث موضع الاختبار:

(1) يوجد علاقة ايجابية بين مستوى التركيز في سوق التأمين **Concentration**

ومستوى ربحية شركات التأمين **Profitability**.

(2) يوجد علاقة ايجابية بين مستوى المشاركة النسبية في السوق **Market Share**

ومستوى الربحية.

(3) يوجد علاقة ايجابية بين حجم شركة التأمين **Firm Size** ومستوى الربحية.

(4) يوجد علاقة ايجابية بين معدل نمو الإيرادات **Growth** ومستوى الربحية.

(5) يوجد علاقة سلبية بين المنافسة الخارجية **Foreign Competition** وربحية

شركات التأمين في السوق المحلي.

(6) يوجد علاقة ايجابية بين معدلات نمو الإيرادات ومستوى التركيز في سوق

التأمين.

(7) يوجد علاقة ايجابية بين كفاءة الحد الأدنى لحجم شركة التأمين **Minimum**

Efficient Scale ومستوى التركيز في السوق.

النموذج الأحصائي

لاختبار فروض البحث، سيتم استخدام الدالتين الخطيتين التاليتين:

أولاً: معادلة الربحية:

ربحية شركة التأمين = د (التركز، المشاركة النسبية بالسوق،

حجم شركة التأمين، النمو، المنافسة الخارجية).

وتم استخدام مستوى ربحية شركة التأمين كمقياس لمستوى الأداء في السوق

.Performance

كما تم افتراض أن ربحية شركة التأمين (الطرف الأيمن من المعادلة) تتأثر بالمتغيرات

التابعة التالية (الطرف الأيسر من المعادلة):

Concentration	- مستوى التركيز
Market Share	- المشاركة النسبية بالسوق
Firm Size	- حجم شركة التأمين
Growth	- النمو
Foreign Competition	- المنافسة الخارجية

وفيما يلي المقاييس المستخدمة للمتغيرات السابقة كأساس لاختبار الفروض الإحصائية
 وكمصدر لمدخلات النموذج الأحصائي واختباره باستخدام الحزم الإحصائية **SPSS/PC**
 المطبقة بالحاسب الآلي، وبالإضافة للمقاييس سيتم الإشارة إلى المصطلح المستخدم في
 الحاسب الآلي (بالتطبيق كمثال على فرع تأمين الحريق، وهو أحد الفروع الذي يطبق عليها
 هذه الفروض).

أولاً: مستوى ربحية شركة التأمين

نتيجة لعدم توافر بيانات ربحية كل فرع تأمين على حدة، تم استخدام بيانات الأقساط
 والتعويضات والعمولات وتكاليف الإنتاج وكذلك معدل الخسائر المنشورة بالكتاب الأحصائي
 السنوي لكل فرع تأمين على حدة، مما أدى إلى اختبار مقياسين لمستوى ربحية شركة التأمين
 (قيمة الربحية، ومعدل الربحية):

$$1- \text{قيمة الربحية (Prf-Fire)} = \text{الأقساط} - \text{التعويضات} - \text{العمولات وتكاليف الإنتاج.}$$

$$2- \text{معدل الربحية (Prft Fire)} = 1 - \text{معدل الخسائر.}$$

كما تم اختبار مقياس ثالث على مستوى كل فرع تأمين كتقريب لمستوى الربحية
 وهو قيمة فائض النشاط التأميني (**Surplus**) الذي يظهر بالكتاب الأحصائي السنوي
 لكل فرع تأمين، وبالتالي:

$$3- \text{فائض النشاط التأميني (Srp-Fire).}$$

ثانياً: مستوى التركيز

يستخدم مستوى التركيز كمقياس ليعكس درجة المنافسة في السوق، كما أنه يعكس قوة السوق **Market Power** المحققة لعدد من شركات التأمين بحيث توفر لتلك الشركات مستوى أو درجة سيادة تحقق من وراءها أرباح فوق مستوى متوسط أرباح باقي شركات التأمين.

وقد تم استخدام مقاييس متعارف عليها هي:

مجموع أقساط أكبر 4 شركات

$$-1 \text{ - نسبة التركيز [CR4-Fire] = } \frac{\text{مجموع أقساط أكبر 4 شركات}}{\text{أجمالي أقساط السوق}}$$

أجمالي أقساط السوق

ويطلق عليها **4-Firm Concentration (Schmalensee & Willig, 1992)** Ratio

وبمراجعة حجم استثمارات وأقساط جميع شركات التأمين تم تحديد أكبر 4 شركات

على الترتيب التالي (في معظم سنوات الدراسة):

- شركة الكويت للتأمين.

- الشركة الأهلية للتأمين.

- شركة الخليج للتأمين.

- شركة وربة للتأمين.

ن أقساط الشركة 2

2- مقياس هيرفندل (Hrf-Fire) = مج (_____)

1 أجمالي أقساط السوق

حيث ن = عدد شركات التأمين في السوق

ويطلق عليه **Herfindahle Index**، وقد أستخدم هذا المقياس في العديد من

البحوث (Schmalensee & Willig, 1992 - Lamm, 1981). ومن مزايا استخدام هذا

المقياس هو أنه عندما يتم تربيع الحجم النسبي لكل شركة تأمين ثم أيجاد المجموع سيؤدي

ذلك إلى انعكاس علاقة كل شركة في السوق داخل هذه النسبة.

ثالثاً: مستوى المشاركة النسبية

أقساط الشركة

نسبة المشاركة النسبية (Msh-Fire) = _____

اجمالي أقساط السوق

رابعاً: حجم شركة التأمين

تم استخدام حجم أقساط كل شركة لكل فرع كمؤشر للحجم المطلق

لشركة التأمين (Prm-Fire).

خامساً: نمو شركة التأمين

من أكثر المتغيرات خضوعاً للاختبار، ومن المتعارف على مقياس النمو على النحو

التالي:

أقساط السنة التالية - أقساط السنة الحالية

معدل نمو الشركة (Grs-Fire) =

أقساط السنة الحالية

سادساً: المنافسة الخارجية

تم تحديد تأثير المنافسة الخارجية باستخدام العلاقة:

أقساط إعادة التأمين الصادر

مستوى المنافسة الخارجية للشركة (Re-Fire) =

الأقساط المباشرة المحلية

وتم افتراض أن أقساط إعادة التأمين الصادر تمثل حجم مشاركة السوق الأجنبية (الممثلة في شركات إعادة التأمين الأجنبية) في السوق المحلية. وتمثل عمليات إعادة التأمين الصادر حجم عمليات التأمين المباشرة التي تم تصديرها للخارج، مما أتاح للسوق الأجنبية المشاركة في ربحية الشركات المحلية.

مما سبق يمكن إعادة شكل النموذج النظري لمعادلة مستوى الربحية في شكل النموذج

التطبيقي التالي:

معادلة مستوى الربحية

$$Prf - Fire = f (Cr3 - Fire , Msh - Fire , Prm - Fire , Grs - Fire , Re - Fire)$$

$$(Prft Fire) \quad (Cr2 - Fire)$$

$$(Srp - Fire) \quad (Hrf - Fire)$$

وبافتراض العلاقة الخطية بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة، تم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد لتفسير التغير في مستوى الربحية بتحديد المتغيرات التابعة الأساسية التي لها علاقة بتفسير ذلك التغير. وقد تم تطبيق النموذج السابق على 4 شركات تأمين خلال 22 سنة، وذلك لكل فرع تأمين على جدا من فروع التأمين موضع الدراسة والسابق تحديدها.

وقد أخذ النموذج المطبق الشكل المتعارف عليه للدالة الخطية:

$$Y_{it} = + \beta_1 X_{1it} + \beta_2 X_{2it} + \beta_3 X_{3it} + \beta_4 X_{4it} + \beta_5 X_{5it} + \xi$$

حيث

$$4, . , 1 = i , \quad \text{شركة التأمين (i)}$$

$$2000, \dots, 1978 = t , \quad \text{السنة = t}$$

معادلة مستوى التركيز

مستوى التركيز بالسوق = د (الربحية ، النمو ، الحد الأدنى لكفاءة حجم الشركة)

وقد تم استخدام مستوى التركيز بالسوق كمقياس لمستوى المنافسة بالسوق الذي يعكس

أحدى الخصائص الهيكلية الهامة للسوق **Market Structure**.

وقد تم أيضا افتراض أن مستوى التركيز بالسوق (الطرف الأيمن من المعادلة) يتأثر

بالمغيرات التابعة التالية (الطرف الأيسر من المعادلة):

Profitability - مستوى ربحية السوق

Growth - معدل النمو

Minimum Efficient Scale - الحد الأدنى لكفاءة حجم الشركة

وفيما يلي المقاييس المستخدمة للمتغيرات السابقة كأساس لاختبار الفروض الإحصائية
وكمصدر لمدخلات النموذج الأحصائي واختباره.

مستوى التركيز بالسوق:

تم استخدام المقياسين السابقين كما يلي:

مجموع أقساط أكبر 4 شركات

$$\text{نسبة التركيز (CR4-Fire)} = \frac{\text{مجموع أقساط أكبر 4 شركات}}{\text{أجمالي أقساط السوق}}$$

أجمالي أقساط السوق

ن أقساط الشركة 2

$$\text{مقياس هيرفندل (Hrf-Fire)} = \text{مج} \left(\frac{\text{أقساط الشركة}}{\text{أجمالي أقساط السوق}} \right)^2$$

1 أجمالي أقساط السوق

مستوى ربحية السوق: $\text{Pct Prft} = 1 - \text{معدل الخسائر}$

مستوى ربحية السوق (Pct Prft) = 1 - معدل الخسائر.

واستخدام هذا المقياس كتقريب لربحية كل فرع تأمين على حدا خلال مدة الدراسة.

معدل النمو:

معدل النمو:

معدل نمو السوق (Grs Fire) = $\frac{\text{معدل أقساط السنة التالية} - \text{معدل أقساط السنة الحالية}}{\text{معدل أقساط السنة الحالية}}$

معدل نمو السوق (Grs Fire) = $\frac{\text{معدل أقساط السنة التالية} - \text{معدل أقساط السنة الحالية}}{\text{معدل أقساط السنة الحالية}}$

معدل أقساط السنة الحالية

الحد الأدنى لكفاءة حجم الشركة

تم استخدام مقياس يطلق عليه وسيط فلورانس Florence Median، وهو يساوي

متوسط حجم الشركة عند نقطة الوسط للإيرادات (الأقساط) في السوق (Jeong and

.Masson, 1990)

متوسط حجم الشركات الممثلة 50% من إجمالي الأقساط

الحد الأدنى لكفاءة حجم الشركة (MES-Fire) = $\frac{\text{متوسط حجم الشركات الممثلة 50\% من إجمالي الأقساط}}{\text{أجمالي الأقساط}}$

أجمالي الأقساط

مما سبق يمكن إعادة شكل النموذج النظري لمعادلة مستوى التركيز في السوق في شكل النموذج التطبيقي التالي:

$$\text{CR3-Fire} = h (\text{Pct Prft} , \text{Grs Fire} , \text{MES-Fire})$$
$$(\text{Hrf_Fire})$$

نتائج التحليل الإحصائي

تم تقسيم عرض نتائج التحليل الإحصائي حسب النموذج الإحصائي المستخدم. وفي مايلي النتائج الإحصائية للتحليل الإحصائي باستخدام الحاسب الآلي.

أولاً: النتائج الإحصائية لمعادلة مستوى الربحية:

يلخص جدول (4) النتائج الإحصائية لنموذج الانحدار المتعدد.

ويوضح الجدول نتائج التحليل باستخدام عدة مقاييس لمتغير الربحية (المتغير التابع).
ولكل مقياس تم استخراج نتائج التحليل للمتغيرات المستقلة في حالة استخدام مقياسين لمستوى التركيز (نسبة التركيز لأكثر 4 شركات CR4_Fire - ومقياس هيرفندل Hrf_Fire)
وذلك بالتطبيق على 3 فروع من التأمين . وبالتالي يعرض الجدول نتائج 18 معادلة انحدار.
وقد تم عرض تلك النتائج لتحديد أهم المتغيرات المؤثرة على مستوى الربحية وأفضل مقاييس لتلك المتغيرات.

يشير الجدول إلى أن أفضل المقاييس للربحية على مستوى فروع التأمين هو :

- فائض النشاط التأميني (Srp).

وباستخدام معادلة فائض النشاط التأميني، نجد أن المتغيرات المؤثرة في أغلب فروع التأمين

هي على الترتيب:

- حجم الأقساط ، وتمثل حجم شركة التأمين ، (PRM) .

- نسبة المشاركة النسبية في السوق (MSH) .

- حجم أقساط إعادة التأمين - وتمثل مستوى المنافسة الخارجية - (RE) .

وكذلك أظهرت النتائج نفس الدلالة من حيث ترتيب تأثير تلك المتغيرات على ربحية

شركات التأمين باستخدام المقياس الآخر لمستوى ربحية شركات التأمين وهو قيمة الأرباح

وليس قيمة فائض النشاط التأميني.

مما سبق يمكن استنتاج نتائج اختبار الفروض النظرية السابق تحديدها، وذلك بقبول

صحة الفروض التالية:

(1) يوجد علاقة إيجابية ذات دلالة معنوية بين حجم شركة التأمين ومستوى ربحيتها.

(2) يوجد علاقة سلبية ذات دلالة معنوية بين مستوى المشاركة النسبية لشركة

التأمين في السوق ومستوى ربحيتها.

والنتائج السابقة تشير إلى عدم استفادة شركات التأمين ذات الحجم الكبير من اقتصاديات كفاءة الحجم وتحقيق أرباح كبيرة، ويؤكد ذلك وجود علاقة سلبية (ليست ذات دلالة معنوية) بين مستوى التركيز في بعض فروع التأمين ومستوى الربحية.

(3) يوجد علاقة سلبية ذات دلالة معنوية بين المنافسة الخارجية وربحية شركات التأمين. وهذا يعنى أن نتائج سياسة إعادة التأمين الصادر المتبعة بواسطة شركات التأمين تعطى نتائج تؤثر سلبيا على ربحية تلك الشركات.

كما أشارت النتائج إلى رفض الفروض النظرية الأخرى نتيجة لعدم وجود دلالة معنوية، وهى:

- وجود علاقة ايجابية بين مستوى التركيز وربحية شركات التأمين.
 - وجود علاقة ايجابية بين معدل نمو الإيرادات ومستوى الربحية.
- ونستنتج من ذلك أن الشركات التي حققت نوع من السيادة في السوق لم تحقق أرباح غير عادية ومتميزة عن باقي الشركات الأخرى. كما أن نمو شركات التأمين لم يؤثر على ربحية تلك الشركات، أو بمعنى آخر أن التغير في معدل النمو ليس له علاقة بالتغير في مستوى ربحية الشركات في مختلف فروع التأمين.

جدول (4)

ملخص النتائج الإحصائية للاحدار المتعدد لمعادلة الربحية

Dependent	Regression Coefficients					R2	Signif
	GRS	MSH	PRM	RE	HRF	(Adj.)	F
1) Prf							
Prf - Fire	-.016	-.041	-.574*	.739*	.044	.83	.0000
Prf - Mrin	-.019	-.044	.549*	.759*	.072	.83	.0000
Prf - Inld	.044	-.619	1.39*	-.429	-.041	.81	.0000
Prf - Hull	.059	-.628*	1.29*	-.479	.012	.81	.0000
Prf - Acdt	.022	.401*	.670*	-.362	.029	.79	.0001
Prf - Cart	.023	.463*	.692*	-.385	-.041	.79	.0001
2) Prft							
Prft Fire	-.329	-.531	-1.98*	1.95*	-.286	.19	.032
Prft Mrin	-.467*	-.742	1.82*	1.75*	-	.25	.062
Prft Enld	.057	.255	-.549	.297	.436*	.29	.005
					.127		

Prft Hull	-.043	-.459	-.354	.253	-	.26	.034
Prft Acdt	.081	-.374	.352	-.129	.416*	.14	.657
Prft Cart	.074	-.323	.208	-.227	-	.14	.692
					.685*		
					-.174		
3) SRP							
Srp - Fire	.126	-.235*	1.52*	-.471*	.010	.87	.0000
Srp - Mrin	.156*	-.256*	1.54*	-.481*	.014	.87	.0000
Srp - Inld	.014	-.327*	.719*	.609*	-.065	.86	.0000
Srp - Hull	.032	-.326*	.729*	.682*	.032	.85	.0000
Srp - Acdt	-.013	-.741	.727*	.214	.047	.62	.0000
Srp - Cart	.023	-.358*	1.16*	.342	.137	.61	.0000

* تشير إلى مستوى دلالة معنوية عند مستوى خطأ معنوي أقل من 5%.

ثانياً: النتائج الإحصائية لمعادلة مستوى التركيز:

يلخص جدول (5) النتائج الإحصائية لنموذج الانحدار المتعدد.

ويشير الجدول إلى نتائج التحليل باستخدام مقياسين لمستوى التركيز (المتغير التابع) وهما نسبة مشاركة أكبر 4 شركات تأمين في إجمالي أقساط السوق (CR4) ومقياس هيرفندل (HRF).

وقد أعطت المعادلتين نفس النتائج تقريباً، من حيث أن أهم المتغيرات المؤثرة على مستوى التركيز في السوق هي الحد الأدنى لكفاءة حجم الشركة (MES)، وقد أعطى دلالة إحصائية لهذا التأثير في فروع تأمين الحريق والبحري والحوادث باستخدام مقياس نسبة مشاركة أكبر 4 شركات تأمين. بينما باستخدام مقياس هيرفندل أعطت معادلة الانحدار دلالة معنوية لهذا التأثير في فرع تأمين الحريق والبحري، ويعتبر هذا المقياس أفضل مقياس لمتغير مستوى التركيز لأنه يعكس علاقة كل شركة في السوق داخل نسبة التركيز، كما أن نتائج المعادلة قد أعطت مستوى معامل تحديد R^2 أكبر من حيث قدرة أفضل للمتغيرات المستقلة (وأهمها الحد الأدنى لكفاءة حجم الشركة) على تفسير التغير في مستوى التركيز (المتغير التابع).

جدول (5)

ملخص النتائج الإحصائية للاحدار المتعدد لمعادلة مستوى التركيز

Dependent	Regression Coefficient			R2	Signif.,
	MES	GRS	PRFT	(Adj)	F
1) CR3					
Fire-CR3	.458*	-.935*	-.673*	.82	.0021
Mrin-CR3	.759*	.409	-.542	.87	.0008
Acdt-CR3	.921*	.372	.209	.88	.0011
2) HRF					
Hrf - Fire	.976*	-.174	-.238*	.91	.0000
Hrf - Mrin	.826*	-.095	.205	.92	.0000
Hrf - Acdt	.427	-.158	-.184	.27	.3543

* تشير إلى مستوى دلالة معنوية عند مستوى خطأ معنوي أقل من 5% (P<.05).

مما سبق يمكن استنتاج نتائج اختبار الفروض النظرية السابق تحديدها، وذلك بقبول صحة
فرض:

- وجود علاقة ايجابية ذات دلالة معنوية بين كفاءة الحد الأدنى لحجم شركة التأمين
ومستوى التركيز في السوق.

وهذا يشير إلى أن تحقيق شركات التأمين للحجم الذي يمثل الحد الأدنى لكفاءة الحجم
يحقق مزايا السيادة في الحجم النسبي للإيرادات (أفساط التأمين) بالمقارنة لباقي الشركات
الأخرى.

كما أشارت النتائج إلى رفض باقي الفروض النظرية الأخرى نتيجة لعدم وجود دلالة
معنوية، وهى:

- يوجد علاقة ايجابية بين معدلات نمو إيرادات شركات التأمين ومستوى التركيز في
السوق.

- يوجد علاقة ايجابية بين ربحية شركات التأمين ومستوى التركيز.

وهذه النتائج تؤكد على عدم تأثير معدلات نمو شركات التأمين أو حجم ربحيتها على

مستوى التركيز أو مستوى السيادة في السوق.

نتائج البحث

تتلخص نتائج البحث في نتيجتين أساسيتين:

الأولى: يوجد علاقة قوية وواضحة بين خصائص هيكل سوق التأمين ومستوى أداء أو

ربحية شركات التأمين.

وتتلخص تلك الخصائص المؤثرة على أداء أو ربحية شركات التأمين فيما يلي:

1 - حجم شركة التأمين.

2 - مستوى المشاركة النسبية في السوق.

3 - مستوى المنافسة الخارجية.

وتشير تلك النتيجة إلى أهمية قيام شركات التأمين بالتخطيط الطويل الأجل بالإضافة

للتخطيط القصير الأجل عند وضع سياسات التسويق والاكنتاب بحيث تأخذ في الحسبان تأثير

خصائص هيكل السوق السابق تحديدها في المدى الطويل، بحيث تتمكن من تعظيم مستوى

الربحية وجودة الخدمة التأمينية.

كما تشير تلك النتائج إلى أهمية أن تأخذ في الحسبان جهات الأشراف والرقابة مستوى

وخصائص المنافسة في سوق التأمين بدولة الكويت في المدى الطويل وتأثير ذلك على تحقيق

أرباح غير عادية لبعض الشركات بمستوى أرباح أكبر من متوسط أرباح الشركات الأخرى

العاملة في سوق التأمين.

الثانية: يوجد علاقة قوية وواضحة بين الحد الأدنى لكفاءة حجم شركة التأمين ومستوى

التركز في سوق تأمين دولة الكويت.

وهذه النتيجة تشير إلى وجود تأثير لاقتصاديات الحجم وإمكانية الاستفادة من مزايا الحجم الأقتصادي الأمثل لشركة التأمين في تحقيق السيادة في السوق وتركز الإيرادات في عدد محدود من شركات التأمين مما يزيد من مستوى المنافسة.

كذلك تشير تلك النتيجة إلى أهمية اتجاه جهات الأشراف والرقابة إلى تحديد الحد الأدنى لرأس المال والاحتياطيات الكافية والواجب توافرها وتحقيقها بواسطة كل شركة تأمين بحيث تصل للحد الأدنى من الحجم الذي يحقق كفاءة عالية تمكنها من تقوية مركزها المالي والتنافسي في السوق، وأن يتم مراجعة هذا المستوى من رأس المال على فترات زمنية ليتناسب مع خصائص هيكل السوق في المدى الطويل.

- 1- Abd-Elhamid, Adel and Abo-Bakr, Safia," Profit Cycles in Egyptian Property-liability Insurance Market", Paper presented in the Conference- College of Economic and Political Science, Cairo University, 1992.
- 2- Bain, J.S., " Barriers to New Competition", Cambridge, Harvard University Press, 1956.
- 3- Bothwell. J.L., Cooley, T.F. and Hall, T.E." A new View of the Market Structure - Market Performance Debate", Journal of Industrial Economics", No.32, PP.397-417, 1984.
- 4- Connolly, R.A. and Schwartz, S.," The intertemporal Behavior of Economic Profits", International Journal of Industrial Organization, Vol. 3, No.4,PP.365 - 472,1985.
- 5- Domowitz, I., Hubbard, R.G. and Petersen, B.C., " Business cycles and the Relationship between Concentration and Price - Cost Margins", Rand Journal of Economics, Vol.17,PP.1-17,1986a.
- 6- Domowitz, I., Hubbard, R.G. and Petersen, B.c.," The International Stability of the Concentration - Margins Relationship", Journal of Industrial Economics", Vol.35,PP.13- 34, 1986b.
- 7- Gale, B.T. "Market Share and Rate of Return", Review of Economics and Statistics", No.54, PP.412-423, 1972.

- 8- Geroski, P.A., Masson, R.T. and Shaanan, J." The Dynamics of Market Structure", International Journal of Industrial Organization", Vol.5, PP. 93-100, 1987.
- 9- Gilbert, R.A., " Bank Market Structure and Competition : A survey" , Journal of Money, Credit , and Banking, No.16, PP.617-645,1984.
- 10- Hall, M., and Weiss, L.W.," Firm Size and Profitability ",Review of Economics and Statistics, No.49,PP. 319-331,1967.
- 11- Jeong, K.Y and masson, RT., "Market Structure, Entry, and Performance in Korea", No.42, PP.455-462, 1990.
- 12- Kessides, I.N., " Do Firms Differ Much? Some Additional Evidence", University of Maryland, mimeo,1987.
- 13- Lamm, R.M., " Prices and Concentration in the Food Retailing Industry", Journal of Industrial Economics, No.29,PP.67-78,1981.
- 14- Marvel, H.P., " Competition and Price Levels in the Retail Gasoline Market", Review of Economics and Statistics, No.60,PP.252-258,1978.
- 15- Miller, D., " Configurations of Strategy and structure : Toward a Synthesis", Strategic Management Journal, No.7, PP.233 - 249.
- 16- Porter, M.E., "The Structure within Industries and Companies' Performance", Review of Economics and Statistics, No.61,PP.214-227,1979.

- 17- Porter, M.E., "From Competitive Advantage to Corporate Strategy", Harvard Business Review, No. 65, PP. 43 - 59, 1987.
- 18- Pugel, T.A., "Foreign Trade and U.S. Market Performance", Journal of Industrial Economics, No.29,PP.119-129,1980.
- 19- Rose, N.L., "Do Markets Differ much: Comment - Markets Differ by Stage of Processing" Williams College, mimeo,1986.
- 20- Scherer, F.M. " Industrial Market Structure and Economic Performance" Rand - McNally, Chicago, 1980 .
- 21- Schmalensee, R. and R.D. Willig, " Handbook of Industrial Organization", Elsevier Science Publishers, Amsterdam, 1992 .
- 22- Smith, K.G., Guthrie, J.P. and Chen, M.J., "Strategy, Size and Performance", Organization Studies, No .10, PP.63 - 81, 1989.
- 23- Strickland, A.D. and Weiss, L.W., "Advertising, Concentration and Price - Cost Margins", Journal of Political Economy, No.84, PP.1109-112, 1976.
- 24- Thompson, R.S., "Structure and Conduct in local Advertising Markets", Journal of Industrial Economics, No.33, PP.241-249, 1984.
- 25- Waterson, M., "Economic Theory of Industry ", Cambridge: Cambridge University Press, London, 1984.
- 26- Waterson, M., "Price - Cost Margins and Successive Market Power", Quarterly Journal of Economics, No.94, PP. 135-150, 1980.